

سنة الشرب يقدر الوسع وهو الاظهر من المنزيب و  
 ان كانت الرواية الاخرى من الاقرب رجل قال الاخر  
 الكفر واما بخانه ومن نياى نية تونية من همت فقال  
 همت وكان نية الحالف الطلاق لا يقع بهذا طلاق  
 على امراته اذ غاية ما في الباب ان يقول الاخر نية طلاق  
 امراته ويجوز النية لا يقع الطلاق رجل قال لامرته  
 يك طلاق فهذا دينار بتوفرو ختم خريدي فقالت اري  
 فالطلاق بالعوض يكون بهذه العبارة فان ارادت  
 المرأة بقوله اوي القبول وقع الطلاق ولزمها المال  
 رجل قال لامرته مرا اب ده فقالت المرأة تونه ارزي  
 كمن ترا اب وهم فقال الزوج اكر من نه ارزم كمر اب  
 وهي ترا طلاق ادم فهذا على المجازة ويقع طلاقها  
 وكذلك لو قالت لزوجها انت شوم فقال الزوج  
 اكر من شوم فانت طالق فهذا على المجازة والاصل  
 ان كل موضع يصح جزاءه يجعل على المجازة ولا يجعل  
 على التعليق والشوم يذكر ويراد به ان لا يتفق على  
 نفسه وبعبارة قدرته عليه طلاق النائم لا يقع

مطل  
 اجل قال الكفر الكفر  
 بخانه ومن نياى

مجازة

ولا يقال ان القصد غير معتبر في الطلاق كما قاله الاكابر  
 النائم وما يراه في النوم غير كلام اصلا بخلاف الهازل  
 امرأة كان مراهة الف درهم فقالت لزوجها بعث المهر  
 الذي عليك وهو الف درهم بطلاق واحد ومائة درهم  
 وقبل الزرع ذلك فالقياس ان لا يجوز سواها وفي البيع  
 للمهر او الى الطلاق اذ ليس واحد منهما مما يملك بالبيع  
 والشراء ولكن في الاستحسان حملوه على الطلاق بعوض  
 فسوا جعل عوضا عن الطلاق او الطلاق عوضا عن المرأة  
 عن المهر يجوز في الصور تبين امراته ادعت على زوجها  
 انه طلقها ثلث تطلقات والزواج بقر بتطبيق واحدة  
 لا تحلف الزوج لانها اذا علمت انه طلقها ثلثا لم يكن له  
 ان يتزوجها منه فلا حاجة الى التخفيف الا اذا كان الطلاق  
 الذي بقر به طلاقا رجعيما حينئذ لربما ان تحلف ما كان  
 الطلاق ثلثا رجل قال لا خرد خرد طفلا من زن تسنت  
 فقال له طلاق رة اكر دم لا يكون اقرا را بانكاح رجل قال  
 ان فعلت كذا فامري طالق وله اربع نسوة يقع طلاقه  
 على امراه واحدة وعليه البيان بخلاف قوله حلال الله على

مطل

والافعال